

وكان مستشاراً للرئيس الراحل ياسر عرفات، هو من يقف وراء صفقة توريد الأسلحة المحرمة دولياً إلى العقيد القذافي والتي قصف بها سكان مدينة مصراتة في الغرب الليبي.

وأكد عمر الخضراوي الذي يعد من القيادات السياسية للثوار في المنطقة الغربية أن المدعو محمد رشيد هو من جاء بالباخرة المحملة بالأسلحة الإسرائيلية من اليونان إلى ميناء طرابلس، مضيفاً أن الثوار في مصراتة تمكنوا من غنم جزء من هذه الأسلحة التي بثت قناة الجزيرة القطرية صوراً عنها من بينها قنابل عنقودية عليها نجمة داوود السداسية رمز إسرائيل واليهود.

وفي هذا السياق أوضح عمر الخضراوي أن "العقيد القذافي يتظاهر بعداوته لإسرائيل، لكنه في حقيقة الأمر تربطه أوثق الصلات مع جهات إسرائيلية عبر محمد دحلان "وزير الأمن السابق في السلطة الفلسطينية" والذي تهمه كل من حماس وحتى فتح بعدة قضايا خطيرة والذي يقود -حسب الخضراوي- "شبكة مافيا لتهرب الأسلحة، ويتواصلون مع شركات إسرائيلية لتهرب مختلف أنواع الأسلحة إلى الخارج حتى المحرمة الدولية [دولياً]".

## وثيقة رقم 83:

ملخص تقرير لـ "هيومن رايتس ووتش" حول انتهاكات حقوق الصحفيين في الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>83</sup> [مقتطفات]

6 نيسان / أبريل 2011

تقرير "لا خبر... لا قلق".. انتهاكات أجهزة الأمن الفلسطينية لحقوق الصحفيين

(.....)

خلفية:

سجلت منظمات فلسطينية حقوقية ومرصد حقوقية أخرى زيادة في حوادث مضايقة قوات الأمن الفلسطينية. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وهي الجهة الرقابية الحقوقية الرسمية الفلسطينية المُشكلة عام 1993، أفادت بأن 35 صحفياً فلسطينياً كانوا في مراكز احتجاز السلطة الفلسطينية وحماس مع نهاية عام 2009، كما ذكرت "زيادة غير مسبوقه" في أعمال الضرب والاعتقال التعسفي وغيرها من الانتهاكات الحقوقية التي لجأت إليها السلطات الفلسطينية بحق الصحفيين.

تقرير المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى" لعام 2010، ذكر زيادة بنسبة 45 في المائة عن العام الماضي في الهجمات البدنية والاعتقالات، وأعمال الاحتجاز، المصادرة المتعسفة للمعدات، وغيرها من انتهاكات حقوق الصحفيين، ووقعت 79 حالة من الانتهاكات على يد السلطة الفلسطينية وحماس وهناك 139 انتهاكاً آخر وقع على يد القوات الإسرائيلية. في أغسطس/ آب 2010، شكلت اللجنة المستقلة من قبل السلطة الفلسطينية كي تتابع مجريات تنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق فيما يخص نزاع غزة، وتبينت اللجنة أن قوات أمن السلطة الفلسطينية وحماس مسؤولة عن انتهاكات لحقت بالصحفيين، وأوصت بأن على الطرفين "الكف عن الملاحظات القضائية والاعتقالات والاستجواب بحق الصحفيين على أساس [...] وظيفتهم".

منذ استيلاء حماس على السلطة في قطاع غزة في يونيو/ حزيران 2007، فإن أغلب الانتهاكات بحق الصحفيين في الضفة الغربية وغزة كانت على صلة بالتوترات بين السلطة الفلسطينية وحماس. منعت كل من حماس في غزة، والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، بعض الصحف ومحطات التلفزة. منعت السلطة الفلسطينية صحيفة الرسالة الأسبوعية الموالية لحماس، وصحيفة الفلسطيني اليومية ومحطة تلفزة الأقصى بعد استيلاء حماس على قطاع غزة بقليل في عام 2007. قامت لفترة قصيرة بإغلاق مكتب قناة الجزيرة (الإنجليزية والعربية) في الضفة الغربية في عام 2009، بعد أن قام أحد المعلقين في برنامج للقناة باتهام مسؤولي السلطة الفلسطينية بالتواطؤ في وفاة ياسر عرفات. يزيد صايغ، المفاوض الفلسطيني السابق والخبير الأكاديمي بقضية الأمن الفلسطيني، لاحظ أن حكومة إسماعيل هنية في غزة "من الحين للآخر تمنع توزيع صحف الضفة الغربية والقدس الشرقية اليومية، الأيام والحياة الجديدة والقدس، عندما كانت تعترض على موضوعات معينة فيها". منعت إسرائيل دخول الصحف إلى غزة أواسط عام 2009. في عام 2010، رفعت إسرائيل الحظر، لكن مسؤولي حماس قاموا بعد ذلك بمنع دخول الصحف من عند الحدود.

تكرر اعتداء الجيش الإسرائيلي بحق الصحفيين الفلسطينيين العاملين في منافذ الإعلام المحلية والدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واحتجازه تعسفاً وغير ذلك من المضايقات، في عدة مناسبات منذ عام 2009. في عام 2009، أفاد مركز مدى بوقوع 79 واقعة من هذا النوع، على يد الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. في عام 2010 ارتفع العدد إلى 139 واقعة.

#### الضفة الغربية:

أدت مضايقات قوات أمن السلطة الفلسطينية للصحفيين إلى خلق "ظاهرة الرقابة الذاتية" في الضفة الغربية، طبقاً لما ذكره موسى ريمايوي، مدير المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، منظمة غير حكومية مقرها رام الله. عملياً، قال جميع الصحفيين الفلسطينيين الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش أثناء إعداد هذا التقرير إنهم يرون التقدير المذكور صحيحاً. يمارس الصحفيون الرقابة الذاتية عن طريق تفادي تغطية قضايا بعينها، على حد قولهم، خشية أن يجرمهم مسؤولو السلطة الفلسطينية، من زيارة مسؤولي السلطة الفلسطينية ومرافقها. قال صحفيون آخرون لـ هيومن رايتس ووتش، إنهم امتنعوا عن نشر معلومات لديهم خشية منعهم من تغطية أحداث وفعاليات، أو التعرض لمضايقات، أو التعرض للاحتجاز والإساءات البدنية.

آليات الإنصاف القانونية الفعالة من الانتهاكات التي ترتكبها الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية غير متاحة للصحفيين الفلسطينيين، كما هي حال السكان الفلسطينيين الآخرين في الضفة الغربية. منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حرية التعبير، ومنها منظمات حقوق الإنسان ونقابة الصحفيين الفلسطينية المنشأة في عام 1978، تعمل على حماية الصحفيين من الانتهاكات من قبل السلطات الفلسطينية والإسرائيلية، وتعمل على ضمان المعاملة المنصفة للصحفيين من قبل أصحاب عملهم. ليس لدى النقابة وضع قانوني يسمح لها بمتابعة قضايا الصحفيين الذين يعانون من الانتهاكات على يد السلطة الفلسطينية، لكنها "وقعت مذكرة تفاهم مع الشرطة بشأن حقوق الصحفيين" طبقاً لـ نيهان خريشي، عضو مجلس إدارة النقابة. كما احتجت النقابة على مضايقة

الصحفيين. على سبيل المثال قام أشخاص تابعون لجهاز المخابرات العامة في بيت لحم، بالقبض على الصحفي ممدوح الحمامرة مطلع أكتوبر/ تشرين الأول، بعد أن قام مستخدم على الفيس بوك، بوضع "إشارة تاغ" لاسم الحمامرة، ليربطه بصفحة على الموقع تنتقد رئيس السلطة الفلسطينية عباس بشكل صريح، عن طريق ربط صورة عباس بصورة لشخصية من مسلسل تلفزيوني يدعى "باب الحارة"، وكان هذا الشخص في المسلسل جاسوساً لفرنسا في فترة استعمار الجزائر. اتهمت السلطة الفلسطينية الحمامرة بتحقيق زعيم سياسي، ونظمت النقابة احتجاجاً أمام مقر المخابرات العامة في بيت لحم لإظهار دعمهم، على حد قول خريشي، رغم أن العديد من أعضاء النقابة، ومنهم خريشي، وجدوا أن صفحة الفيس بوك المذكورة غير جيدة. العضوية في النقابة مفتوحة لأي صحفي يعمل في شركة مسجلة، أو أي صحفي قادر على إظهار أنه مراسل حر، على حد قول خريشي لهيومن رايتس ووتش. مددت محكمة في بيت لحم حُكم احتجاز الحمامرة في شهر أكتوبر/ تشرين الأول.

تقارير عن تزايد المضايقات:

في الضفة الغربية، كانت تقارير عن المضايقات الرسمية للصحفيين من قبل مسؤولي الأمن في السلطة الفلسطينية قد ارتفعت إلى ذروتها أثناء الهجوم الإسرائيلي على غزة في ديسمبر/ كانون الأول، ويناير/ كانون الثاني 2009. انتهكت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية حقوق الفلسطينيين الذين حاولوا تغطية التظاهرات التي نظمها سكان الضفة الغربية —بعضها على ما يبدو رداً على دعوات من حماس في غزة لتنظيم تظاهرات دعم— للتعبير عن السخط من الهجوم الإسرائيلي ودعماً لسكان غزة. في يناير/ كانون الثاني 2009، وثقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تسع وقائع جسيمة هاجم فيها عناصر من الأمن الفلسطيني الصحفيين واحتجزوهم، وصادروا معداتهم، أو منعوهم من تغطية التظاهرات. في 2 يناير/ كانون الثاني على سبيل المثال، هاجمت قوات الأمن مجدي محمد سليمان أبو شتاية، الصحفي الذي كان يغطي أعمال القمع العنيف لتظاهرة في رام الله، "مما أدى إلى إصابته بكسر في الأنف". في 26 يناير/ كانون الثاني، اعتقل الأمن الوقائي عصام الريماوي، مراسل أسوشيتد برس، ومصور وكالة الأنباء الفلسطينية، وحسب الزعم، أجبروه على الوقوف في أوضاع مؤلمة (أسلوب تعذيب يُدعى الشح) لفترات طويلة أثناء احتجازه واستجوابه في بلدة بيتونية، قرب رام الله، إلى أن تم الإفراج عنه في 10 فبراير/ شباط.

تراجع عدد الوقائع بعد يناير/ كانون الثاني 2009، لكن أعوان أمن السلطة الفلسطينية استمروا في الاعتقالات غير القانونية بحق الصحفيين، طبقاً للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. على سبيل المثال في 18 مايو/ أيار، اعتقل الأمن الوقائي الصحفي أسيد عبد المجيد العمارنة، من سكان مخيم الدهيشة للاجئين، جنوبي بيت لحم، بسبب تغطيته لصالح قناة الأقصى الفضائية، التي تبث إرسالها من قطاع غزة —كان هذا سابع اعتقال للعمارنة خلال عام. التقرير السنوي للهيئة المستقلة لعام 2009 ألقى الضوء على 23 حالة —وسط عدد غير معروف من الحالات— تلقت فيها المجموعة شهادات شهود خطية من صحفيين قالوا إن قوات أمن الضفة الغربية قامت باعتقالهم تعسفاً.

في عام 2010، ورغم أنه لم يكن هنالك حدث واحد حشد حوله عدد كبير من الشكاوى من الانتهاكات، كما حدث أثناء الهجوم الإسرائيلي على غزة إبان 2008 و2009، فإن منظمات حقوق

الإنسان أفادت بوقوع وقائع احتجاز تعسفي واعتداءات أخرى من قبل الأجهزة الأمنية للسلطة ضد الصحفيين. أغلب الحالات حسب التقارير تورط فيها عناصر من المخابرات التابعة للسلطة الفلسطينية (الأمن الوقائي والمخابرات العامة)، لكن واحدة من الحالات على الأقل، وحسب المزاعم، تورط فيها أعضاء من قوات الأمن الوطني المدربة والمجهزة من قبل الولايات المتحدة، والذين منعوا في 29 مارس/ آذار صحفيين من تغطية تظاهرة في بيت لحم تطالب مختلف الفصائل الفلسطينية بالاحتجاج على الاحتلال الإسرائيلي، واستخدموا هراوات لضرب ثلاث مصورين، هم محمد أبو غاني (رويترز)، إياد حماد (أسوشيتد برس)، ولؤي صبانه (وكالة أنباء معا).

#### دور قوات أمن السلطة الفلسطينية:

لا يمكن ل هيومن رايتس ووتش أن تشير إلى تعليمات معينة صدرت من مسؤولين سياسيين بالسلطة الفلسطينية بهدف الإساءة إلى الصحفيين. لكن السلطة الفلسطينية سمحت لقواتها الأمنية بارتكاب هذه الإساءات مع الإفلات من العقاب، خصوصاً بعد استيلاء حماس على السلطة في قطاع غزة في يونيو/ حزيران 2007. طبقاً لمدير مدى "فإن الضباط من الأجهزة الأمنية وقفوا ضد بعض الصحفيين والمنافذ الإخبارية، وفي مرات عديدة شهدنا الاعتداءات على الصحفيين دون أوامر من قيادات أعلى". تعرف هيومن رايتس ووتش بحالة واحدة قاضت فيها المحاكم الفلسطينية جنائياً ضباط أمن بسبب الإساءة إلى المحتجزين، إذ برأت محكمة عسكرية جميع المتهمين الخمسة في يوليو/ تموز 2010. ذكرت السلطة الفلسطينية في عام 2009، إنه تمّ تأديب 43 مسؤول أمن نتيجة مزاعم التعذيب، التي شملت الموت أثناء الاحتجاز بسبب مزاعم بتعذيب ثلاثة رجال ذلك العام. لكن السلطة الفلسطينية لم تنشر أسماء هؤلاء الضباط أو تفاصيل الإجراءات التأديبية المتخذة، فلم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التأكد من هذا الزعم.

تشكّل الهيكل الأساسي لقوات أمن السلطة الفلسطينية على أساس اتفاقات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في التسعينيات، بعض الهيئات شكّلت بصفة أحادية الجانب من قبل السلطة الفلسطينية، أو ظهرت إبان إصلاحات تالية لجأت إليها السلطة الفلسطينية. في عام 2005، أعاد الرئيس محمود عباس تنظيم أجهزة الأمن لتصبح ست قوى أمنية رئيسية. الأمن الوقائي، ويعمل فيه 4000 عنصر مسؤول عن مكافحة الإرهاب داخلياً ومراقبة جماعات المعارضة، وهو خاضع لوزير الداخلية، المسؤول أمام رئيس الوزراء سلام فياض. المخابرات العامة، وقوامها 4000 عنصر، تتداخل اختصاصاتها إلى حد كبير مع الأمن الوقائي، لكنها تتبع سلطة الرئيس محمود عباس مباشرة. قوات الأمن الوطني، قوامها 7000 عنصر، من الدرك، وهي مدربة ومجهزة بالمعدات من الولايات المتحدة، وتتبع سلطة رئيس الوزراء فياض. يضم الأمن الوطني المخابرات العسكرية، وقوامها 2000 عنصر، وهي مسؤولة عن مواجهة التهديدات الموجهة للسلطة الفلسطينية من داخل الجهاز الأمني، والحرس الرئاسي وقوامه 2500 عنصر، ويحمي الشخصيات الهامة في السلطة الفلسطينية والبنية التحتية للسلطة. لكن هذه الأجهزة الأمنية تعمل في الواقع كأجهزة مستقلة عن بعضها البعض. الشرطة المدنية الفلسطينية، وقوامها نحو 8000 ضابط، تلقى الدعم من برنامج الاتحاد الأوروبي (EUPOL COPPS) وهي مسؤولة عن العمل الشرطي الداخلي اليومي ومكافحة الجريمة.

أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية المسؤولة بالأساس عن مضايقات الصحفيين في حالات حققت فيها هيومن رايتس ووتش في الضفة الغربية، هي الأمن الوقائي والمخابرات العامة. بموجب القانون الفلسطيني، فإن الأمن الوقائي لا يحق له إجراء اعتقالات أو إدارة مراكز احتجاز قبل 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2007، وهو التاريخ الذي شهد إصدار الرئيس عباس لقرار يمنح الأمن الوقائي هذه الصلاحيات. طبقاً للمادة 8 من القرار، فإن على الأمن الوقائي احترام الحقوق المصونة بموجب "القوانين الفلسطينية والمواثيق والمعاهدات الدولية"، لكن القرار يحد من شفافية الإدارة بذكر أن "المعلومات والأنشطة والوثائق الخاصة بعمل الأمن الوقائي تعتبر سرية ولا يمكن الكشف عنها لأحد". في عام 2005 فعلت السلطة الفلسطينية قانون المخابرات العامة رقم 17 من أجل "تنظيم أفضل لهيئة عشوائية الطابع بشكل خاص" لكن القانون "أخفق في ترسيم" صلاحيات المخابرات العامة.

تشير منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية إلى أن الأجهزة الأمنية تعمل بشكل مستقل عن المحاكم المدنية التابعة للسلطة الفلسطينية، التي تكرر حُكمها ضد الأجهزة الأمنية في قضايا احتجاز تعسفي وإساءات أخرى. في نوفمبر/ تشرين الثاني 2010 على سبيل المثال، أوردت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 44 واقعة استمرت فيها السلطات العسكرية في احتجاز أشخاص تم الأمر بالإفراج عنهم من قبل القضاء المدني. لجأت الأجهزة الأمنية كثيراً لاعتقال المدنيين، ومنهم الصحفيين، بناء على أوامر توقيف غير قانونية صادرة من سلطة العدل العسكري التابعة للسلطة الفلسطينية، وتدعي المحاكم العسكرية ممارستها لصلاحياتها بموجب قانون العقوبات الثوري الصادر عن منظمة التحرير الفلسطينية عام 1979، على الرغم من وجود مادة صريحة في القانون الأساسي الفلسطيني (مادة 101(2)) وأحكام للمحكمة الفلسطينية العليا للعدل، تؤكد أن لا اختصاص للمحاكم العسكرية على الشؤون غير العسكرية. يفاقم ضباط أمن السلطة الفلسطينية من هذا الانتهاك بإخفاقهم كثيراً في تقديم أوامر التوقيف والتفتيش للموقوفين أو أثناء تفتيش المدنيين.

ذكر جهاز المخابرات العامة ورئيس القضاء العسكري الفلسطيني أنه بدءاً من 16 يناير/ كانون الثاني 2011، لم يعد يتم إصدار أوامر توقيف عسكرية ضد المدنيين، وأن المدنيين لن يُحاكموا بعد هذا التاريخ أمام محاكم عسكرية، بحسب منظمة الحق الفلسطينية لحقوق الإنسان، التي دعت لهذا التغيير. أفاد مركز الحق بأنه حتى 17 مارس/ آذار كان قد أُمّن الإفراج عن 25 مدنياً محتجزين من طرف المخابرات العامة، لكن الأمن الوقائي مستمر في احتجاز "عشرات المدنيين"، وتستمر المحاكم العسكرية في الحُكم على المدنيين المحتجزين من قبل 16 يناير/ كانون الثاني، وأن جهاز أمني ثالث، هو الاستخبارات العسكرية، مستمر في استصدار أوامر توقيف بحق المدنيين.

منذ عام 2007، زاد تمويل المانحين الأجانب المباشر لوزارة الداخلية بالسلطة الفلسطينية، التي توزع التمويل على الأجهزة الأمنية المختلفة، لكن الأمن الوقائي والمخابرات العامة تحديداً "تلقياً بدورها" وبشكل خاص "حجماً كبيراً من دعم المانحين المباشر"، طبقاً لتقرير مجموعة الأزمات الدولية. بحسب يزيد صايغ، فإن الاستخبارات المركزية الأمريكية، و"بشكل أقل" المخابرات السرية البريطانية، تستمران في توفير الدعم للأمن الوقائي، بما في ذلك مبالغ مالية لم يتم إبلاغ وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية رسمياً عنها.

منحت الولايات المتحدة مبلغ 392 مليون دولار بين 2007 و2010 مساعدات لقوات أمن السلطة الفلسطينية. وزارة الخارجية الأمريكية بدورها طلبت 150 مليون دولار لبرامجها خلال العام المالي 2011. لم تكن قوة الأمن الوطني والشرطة المدنية المدعومة من الاتحاد الأوروبي مسؤولتين عن الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير، رغم أن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أفادت بوقوع حوادث هاجمت فيها قوة الأمن الوطني صحفيين كانوا يحاولون تغطية تظاهرات.

في 5 مايو/ أيار 2010، أعلن رئيس الوزراء سلام فياض عن جائزة للتميز في التغطية، تُمنح لصحفيين فلسطينيين، وقال إن السلطة الفلسطينية ستبدل جهوداً إضافية للدفاع عن الصحفيين ودعمهم وكذلك لتأمين حرية الصحافة، التي "يجب أن يتمتع بها المواطنون الفلسطينيون بموجب القانون الفلسطيني".

غزة:

في غزة، فإن الشرطة والأمن الداخلي — التابعين لوزارة الداخلية — مسؤولان عن أغلب الانتهاكات الموثقة والمزعومة التي وثقتها منظمات حقوق الإنسان. شكلت حماس الأمن الداخلي في سبتمبر/ أيلول 2007 لمكافحة الجرائم سياسية الدوافع، بعد أن شكلت القوة على شاكلة الأمن الوقائي وشغل أغلب المناصب أعضاء كتائب القسام، ميليشيا حماس المسلحة. في عام 2008 على سبيل المثال، بالإضافة إلى عمليات أخرى، أغلقت سلطات حماس محطة إذاعة صوت الشعب التي كانت تديرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

انتهكت سلطات حماس الحكومية في القطاع أيضاً حق الصحفيين أثناء النزاع المسلح مع إسرائيل في ديسمبر/ كانون الأول 2008 ويناير/ كانون الثاني 2009، مستمرة في نط قمعي وثقته هيومن رايتس ووتش بعد استيلاء حماس على السلطة في غزة في يونيو/ حزيران 2007. في أغسطس/ آب 2009، أغلقت وكالة أنباء اماناتان المستقلة مكاتبها في غزة (وكانت قد عاودت فتحها بعد الإغلاق) بسبب تكرار المضايقات من قبل سلطات حماس، يُذكر منها واقعة لجأت فيها قوات الأمن الداخلي لاقتحام مكتب الوكالة لمنع عقد مؤتمر صحفي.

وثقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 13 واقعة منفصلة في عام 2009 فيها طردت حكومة حماس عدداً من الصحفيين ومنعت غيرهم من مغادرة القطاع، وصادرت أوراق هويتهم وصادرت ودمرت معداتهم، أو لجأت تحسفاً لاحتجازهم والاعتداء عليهم. على سبيل المثال في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول، اعتدت شرطة خان يونس على أيمن سلامة، مراسل صحفي يبلغ من العمر 35 عاماً يعمل لصالح قناة القدس الفضائية، فأصابوه لدرجة أنه اضطر للانتقال إلى مستشفى ناصر للعلاج. لا تعرف هيومن رايتس ووتش بأي رد رسمي على شكوى تقدم بها سلامة إلى الشرطة. في حالات أخرى، منعت حكومة حماس — لأسباب سياسية — الصحفيين من عقد اجتماعات ومؤتمرات صحفية. أوردت منظمات لحقوق الإنسان وقائع مشابهة عام 2010، منها قضية نفوذ البكري، المذكورة أدناه. طبقاً لمدى، فإن سلطات حماس مسؤولة عن 33 انتهاكاً لحقوق الصحفيين في عام 2010.

في يناير/ كانون الثاني، أفادت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن ضابطاً من قوة الأمن الداخلي لـ حماس اقتحم منزل عمار ياسر التلاوي، المصور والمنتج، ويعمل لصالح محطة الأقصى الفضائية في



خان يونس، فهدده وصادر حاسوبه الآلي. عندما ذهب التلاوي ليتقدم بشكوى بالواقعة، رفضت الشرطة قبولها، واحتجزته لمدة ساعة، واعتدت عليه، وأجبروه على توقيع تعهد بأنه "سيحافظ على النظام" قبل الإفراج عنه، حسيماً أفادت الهيئة المستقلة. في فبراير/ شباط، اعتقلت سلطات حماس الصحفي البريطاني بول مارتن، لمدة 25 يوماً، بعد أن دخل مارتن غزة لحضور محاكمة —بتهمة التعاون— مسلح سابق كان قد قابله. تم احتجاز مارتن بأمر من الادعاء العسكري في غزة لأنه "حاول تجنيد عدد كبير من المترجمين والسائقين للعمل معه"، وهي ليست جريمة بموجب القوانين المعمول بها. منعت سلطات حماس من مقابلة محامٍ لمدة 10 أيام، ومن التحدث على انفراد مع محاميه أثناء فترة احتجازه كاملة، في خرق لحقوقه في إجراءات التقاضي السليمة. في أغسطس/ آب، وحسب الزعم، صادر ضباط خان يونس معدات من مراسل موقع الجزيرة أحمد موسى أبو فياض وهاجموه، مما استلزم علاجه الطبي في مستشفى، عندما ذهب لتغطية حفل يشمل احتفالية موسيقية للأطفال في مجمع رياضة خان يونس، طبقاً لمنظمة مراسلين بلا حدود. أبو فياض كان يغطي حالة غضب الذاهين إلى الحفل من ازدحام المكان، عندما هاجمه رجال الشرطة أمام طفله، على حد قول مدى.

في حالات عدة، بدا أن انتهاكات سلطات حماس لحقوق الصحفيين هي نتيجة اعتبارات شرعية حماس مقابل السلطة الفلسطينية بصفتها الهيئة الحاكمة بشكل شرعي. في يناير/ كانون الثاني، أصدرت وزارة اتصالات غزة بياناً وجه للصحفيين بعدم الإشارة إلى حكومة حماس بصفة "الحكومة المعزولة" (وهو مصطلح استخدمه الصحفيون الفلسطينيون لوصف حماس بعد حل السلطة الفلسطينية لحكومة الوحدة بين حماس وفتح في عام 2007) والإشارة إليها بمسميات يستخدمها الصحفيون، مثل "الحكومة الفلسطينية في غزة، أو حكومة إسماعيل هنية الفلسطينية أو حكومة غزة". في الحالات المذكورة في هذا التقرير، هددت سلطات حماس الصحفيين بالملاحقة القضائية، بزعم تركيزهم على انتهاكات في غزة مع عدم الاهتمام كثيراً بانتهاكات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

لم تقر سلطات حماس رسمياً بوجود نقابة الصحفيين الفلسطينية في مدينة غزة، وقام ضباط الأمن الداخلي بإغلاق المقر لفترة وجيزة واحتجاز أحد الأعضاء، سامي العجمي، في أكتوبر/ تشرين الأول، أثناء مناقشة بالفيديو كونفرنس لبحث لوائح النقابة مع أعضاء النقابة في الضفة الغربية.

(.....)

شكر وتنبؤ:

كتب هذا التقرير وأجرى بحثه بيل فان إسفلد، باحث، وصالح حجازي، مساعد باحث، بمعاونة بحثية إضافية من فارس أكرم. راجع التقرير جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. قدم المراجعة للتقرير من قسم البرامج كل من كلايف بالدوين، وروبن شولمان، الاستشاري، وآيان ليفين مدير قسم البرامج.

تتقدم هيومن رايتس ووتش بالشكر للصحفيين وعائلاتهم، الذين تعاونوا بشجاعة أثناء إعداد التقرير. وتشكر هيومن رايتس ووتش منظمة الضمير لحقوق الإنسان والحريات الإعلامية، ومركز

الحق ومركز الميزان والمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، على ما قدموا من معلومات وما أبدوه من تعاون.

## وثيقة رقم 84 :

مبادرة إسرائيلية حول عملية التسوية السلمية والحدود بالجولان، أطلقتها شخصيات عسكرية وأمنية إسرائيلية ومنهم قائد الجيش الإسرائيلي أمنون شاحاك والجنرال عمرام متسناع<sup>84</sup> (نص مترجم عن الأصل)

6 نيسان/ أبريل 2011

مبادرة السلام الإسرائيلية (IPI) - رداً على مقترح مبادرة السلام العربية (API) - 31 آذار 2011  
دولة إسرائيل،

- التأكيد من جديد أن الهدف الاستراتيجي لإسرائيل هو التوصل إلى تسوية تاريخية تشمل اتفاقيات الوضع النهائي التي تحدد مصير جميع المطالب وتضع حداً للصراع العربي الإسرائيلي من أجل تحقيق سلام دائم، وضمان الأمن، والوصول إلى الازدهار الاقتصادي الإقليمي والعلاقات الطبيعية مع جميع الدول العربية والإسلامية،
  - الاعتراف بمعاناة اللاجئين الفلسطينيين منذ حرب عام 1948، فضلاً عن اللاجئين اليهود من الدول العربية، وإدراك الحاجة إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال حلول واقعية متفق عليها بين الطرفين،
  - إدراك أن التعاون الاقتصادي الواسع ومتعدد الأطراف هو أمر أساسي لضمان الازدهار، والاستدامة البيئية، ومستقبل الشعوب في الشرق الأوسط،
  - الإقرار بمبادرة السلام العربية التي اقترحت في آذار 2002 (API) على أنها جهد تاريخي قامت به الدول العربية لتحقيق نجاح وتقدم ملموس على أساس إقليمي، ومشاركة بيان المبادرة "بأن الحل العسكري للنزاع لن يحقق السلام أو يوفر الأمن للطرفين"،
- بالتالي، تقبل إسرائيل بالمبادرة العربية كإطار لمفاوضات السلام في المنطقة، وتقدم المبادرة الإسرائيلية على أنها استجابة متكاملة للمبادرة العربية ورؤية مستقبلية لاتفاقات الإقليمية المتعلقة بالوضع النهائي، والتي سيتم التفاوض عليها وتوقيعها بين الدول العربية والفلسطينيين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، على أساس المبادئ المقترحة التالية:

### 1) مبادئ حل النزاع

ينبغي أن يقوم المبدأ الأساسي في جميع اتفاقات السلام الإقليمية على الانسحابات الإسرائيلية (من المستوطنات)، وضمان الأمن، والعلاقات الطبيعية، وإنهاء جميع الصراعات، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية لجميع الأطراف، وتحديات الموارد المائية، والوقائع الديموغرافية على الأرض، ومصالح واحتياجات أتباع الديانات السماوية الثلاث؛ علاوة على ذلك، ينبغي حل الصراع الفلسطيني